الأمم المتحدة

A/C.2/68/L.68

الجمعية العامة

Distr.: Limited
5 December 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون
اللجنة الثانية
البند ٢٣ (ج) من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنمية الموارد البشرية

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، السيدة أُوانا ريبيديا (رومانيا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.6

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٦/١٨٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢٠٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/٢١٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/٢١٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية تكمن في صميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الصحة والتعليم أساس تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أيضا أن تنمية الموارد البشرية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة الفئات الأكثر ضعفا من السكان،

061213 061213 13-59558 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ ترحب بالجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين، وإذ تسلّم مع ذلك بأن العديد من البلدان لا يزال يواجه تحديات هائلة في تنمية مجموعة كافية من الموارد البشرية قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأن صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للموارد البشرية يتطلبان في كثير من الأحيان موارد وقدرات ليست متاحة دوما في البلدان النامية، وإذ تقر أيضا بالحاجة إلى إيجاد سبل جديدة للتعامل مع تنمية الموارد البشرية،

وإذ تقر بما تتيحه العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات من إمكانات لمواجهة التحديات الرئيسية التي تعترض تنمية الموارد البشرية، مما يمكن أن يؤدي إلى إحداث تحولات إيجابية في حياة الأشخاص،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية أصبحت أكثر أهمية بالنظر إلى التحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك، وبالرغم من وجود دلائل تشير إلى انتعاش هش ومتفاوت، الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبخاصة في التنمية، من أجل معالجة الآثار السلبية المترتبة على الأزمة العالمية وإرساء أسس نمو وانتعاش مطردين يشملان الجميع ويقومان على الإنصاف،

وإذ تقر بأن منافع تنمية الموارد البشرية يمكن تحقيقها على أفضل وجه في ظل بيئات وطنية ودولية تدعم تكافؤ الفرص والحصول على التعليم وعدم التمييز وتهيئ مناخا مؤاتيا لإيجاد فرص العمل،

وإذ تقر أيضا بأنه على الرغم من وجود دلائل تشير إلى انتعاش هش ومتفاوت، فإن الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبخاصة في التنمية، لا تزال تضعف قدرة العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على مواجهة التحديات التي تقف في طريق تنمية الموارد البشرية والتصدي لها، وعلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية وبضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد واغتنام الفرص التي تتيحها لها، وإذ تسلم بأن الهجرة تحقق منافع للمجتمع العالمي كما تطرح أمامه تحديات، وإذ تؤكد أن هجرة الكفاءات لا تزال تمثل مشكلة حادة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يقوض الجهود المبذولة في مجال تنمية الموارد البشرية،

وإذ تقر بأن العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات يمكن أن تساعد في تذليل حواجز كبيرة، سواء كانت مادية أو هيكلية أو ثقافية، تمنع الناس، وبخاصة في المجتمعات الفقيرة والمهمشة، من عيش حياة صحية ومنتِجة،

وإذ تقر أيضا بالحاجة إلى مواءمة أنظمة العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات مع أهداف التنمية الوطنية، وجعلها متكاملة تماما مع تنمية الموارد البشرية الوطنية واستراتيجيات القضاء على الفقر، ودعمها بأطر مؤسسية وسياساتية مناسبة،

وإذ تعترف بأنه ينبغي للسياسات المتعلقة بالعلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات أن تراعي السمات المحددة للاقتصاد في البلدان النامية، بما في ذلك حجم القطاع التقليدي، وأهمية معارف الشعوب الأصلية، ومحدودية الوصول إلى العمالة الماهرة ورأس المال، وضعف البنية التحتية وعدم كفاية الأطر المؤسسية من أجل استنباط الحلول التي تتصدى للتحديات المحددة التي تصادفها تلك البلدان وتعزيز أوجه التآزر بين العلوم والتكنولوجيات الحديثة ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية،

وإذ تؤكد مجددا أن المساواة بين الجنسين تتسم بأهمية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، وأن الاستثمار في تنمية المرأة والفتاة له أثر مضاعف، وبخاصة في الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما في مجالات رئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،

وإذ تقر بأن التعليم هو العامل الأساسي في تعزيز تنمية الطاقات البشرية والمساواة والتفاهم بين الشعوب وفي الحفاظ على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وإذ تقر أيضا بأن من الضروري لتحقيق تلك الغايات أن يكون التعليم الجيد متاحا للجميع، بمن فيهم الشعوب الأصلية والفتيات والنساء وسكان الريف والأشخاص ذوو الإعاقة،

وإذ تؤكد أن الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية، وضرورة مواصلة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(١)]؛

٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تضع تنمية الموارد البشرية في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تطور استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعزيز

(١) A/68/228.

قدرات مواردها البشرية بفعالية، حيث أن القوى العاملة التي تتمتع بالقدر الكافي من التعليم والمهارة والصحة والكفاءة والقدرة الإنتاجية والمرونة هي بمثابة الأساس لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مطردين يشملان الجميع ويقومان على الإنصاف؛

٣ - **تؤكد** ضرورة أن تشدد الدول الأعضاء على تنمية الموارد البشرية وتدمجها في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل التصدي للتحديات الهيكلية المتعددة الأبعاد التي تعترض تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، وكفالة مراعاة الآثار المترتبة على تنمية الموارد البشرية من جانب جميع الجهات المعنية بالتنمية الوطنية؛

٤ - **تقر** بأن النُهج الشاملة المتبعة في تنمية الموارد البشرية تعالج مسألة القضاء على الفقر وتستحدث قوة عاملة ماهرة هي أيضا بالغة الأهمية في الحد من البطالة وهجرة الكفاءات وفي التشجيع على تحقيق قدر أكبر من الاندماج الاجتماعي؛

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية مبنية على أهداف التنمية الوطنية التي تكفل وجود صلة قوية بين التعليم والتدريب والعمالة، وتساعد على الحفاظ على قوة عاملة منتجة وتنافسية تستجيب لاحتياجات الاقتصاد؛

٦ - **تؤكد** أن سياسات تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تركز على دعم نشوء مجموعة واسعة ومرنة بما فيه الكفاية من الموارد البشرية الماهرة، وخاصة من بين النساء والشباب، لدعم جميع قطاعات الاقتصاد، وأن تكون متوافقة مع الاحتياجات من القوة العاملة في الحاضر والمستقبل، وهو ما يتطلب تعاقبا جيدا في توظيف الاستثمارات في التعليم الأساسي والتدريب المهني والتدريب أثناء العمل وفي تعليم أكثر تقدما في مجالات الإدارة والهندسة والعلوم لزيادة المعروض من المعارف التكنولوجية التي يمكن أن تستوعبها نظم الابتكارات الوطنية؛

٧ - **تشدد** على ضرورة أن تعتمد الدول الأعضاء نُهجا وآليات شاملة لعدة قطاعات لتحديد الاحتياجات في مجال تنمية الموارد البشرية في الأجلين المتوسط والطويل لجميع قطاعات الاقتصاد، وأن تضع وتنفذ سياسات وبرامج لتلبية تلك الاحتياجات؛

٨ - **تقر** بأن وضع استراتيجيات شاملة ومرنة في مجالات العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكار تشمل جميع قطاعات الاقتصاد شرط بالغ الأهمية من أجل ضمان توافر مهارات تتناسب مع احتياجات سوق العمالة وتكون جاهزة للتكيف مع المشهد التكنولوجي المتطور باستمرار والاستفادة منه؛

٩ - **تشدد** على أن نُهج العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكار وتنمية الموارد البشرية، عندما يعزز بعضها بعضا، يمكن أن تؤدي إلى دورة حميدة من النمو الاقتصادي والتقدم البشري والتنمية المستدامة؛

١٠ - **تؤكد** ضرورة أن يشكل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو في هذا الصدد إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية ويشمل التعليم، ولا سيما الارتقاء بالمهارات والتدريب المهني في مجالات من قبيل العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك تنمية القدرات والصحة والتنمية المستدامة؛

١١ - **تشجع** الدول الأعضاء على القيام، حسب الاقتضاء، بمواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة واعتماد سياسات تعزز شبكات الأمان القائمة وتحمي الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات مناسبة أخرى تشمل تعزيز الاستهلاك والإنتاج على الصعيد المحلي، وتقر بأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تتحدد وفقا للأولويات الوطنية والظروف الفردية للدول الأعضاء يمكن أن توفر نهجا موحدة للتصدي للفقر والضعف ويمكن أن تسهم إلى حد كبير في نجاح استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، وتعترف في هذا الصدد بأن العديد من البلدان النامية تنقصها الموارد المالية والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية، وتقر في هذا السياق بضرورة التعبئة المتواصلة لموارد إضافية على الصعيدين المحلي والدولي، حسب الاقتضاء؛

١٢ - **تشجع** أيضا الدول الأعضاء التي هي في وضع يتيح لها إمكانية النظر في تنفيذ سياسات تتفق مع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل على أن تفعل ذلك، كما تشجع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على تنفيذ هذه السياسات، وعلى تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالموضوع التي صدقت عليها، وتشير إلى أهمية توفير العمل الكريم للجميع وإيجاد مزيد من فرص العمل الكريم بوسائل منها اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان الصحة والسلامة المهنيتين ومن خلال إقامة علاقات عمل على أساس الحوار الاجتماعي الفعال؛

١٣ - **تؤكد** ضرورة أن تشتمل استراتيجيات تنمية الموارد البشرية على تدابير ترمي إلى الحد من البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشباب والشابات والعاطلين عن العمل لمدة طويلة الذين تضرروا أكثر من غيرهم من بطء الانتعاش في توفير فرص العمل، وإدماجِ الموارد البشرية التي لا تستخدم بالقدر الكافي في سوق العمل من خلال اتباع سياسات تعزز تنمية المهارات وزيادة الإنتاجية وبذل جهود لتذليل العقبات التي تواجه العمالة، بما في ذلك

الحواجز الجنسانية، بوسائل منها توفير حوافز، حسب الاقتضاء، لاستقدام عمال شباب واستبقائهم وتزويدهم بأدوات جديدة، ومساعدتهم على إيجاد فرص العمل ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات الوظائف، وتزويدهم بالتدريب المهني والتدريب أثناء العمل، وتشجيع مباشرة الشباب للأعمال الحرة، في جملة أمور أخرى، مع الإشارة، في هذا الصدد، إلى النداء الذي وجهته منظمة العمل الدولية من أجل اتخاذ إجراءات في هذا الصدد؛

١٤ - **تؤكد أيضا** ضرورة قيام الدول الأعضاء باستبقاء الموارد البشرية الوطنية ومواصلة تعزيزها من خلال تعزيز الانتعاش الحافل بفرص العمل وتشجيع العمل الكريم، بوسائل منها اعتماد سياسات وحوافز لتحسين إنتاجية العمل وحفز الاستثمار الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وتعزيز دور إدارة العمالة ومؤسسات العمل في إيجاد فرص العمل وزيادة مشاركة الفئات الضعيفة، بمن فيهم العاملون في القطاعات غير النظامية؛

١٥ - **تشدد** على ضرورة معالجة أوجه الترابط فيما بين تنمية الموارد البشرية، والطاقة والأمن الغذائي، والزراعة والتنمية الريفية، وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز القدرات في مجال الزراعة والتنمية الريفية؛

١٦ - **تؤكد** أن التنمية المستدامة تعتمد على عدة أمور، من بينها الموارد البشرية العفية، وتهيب بالدول الأعضاء مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية، وتحث على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة بعدة وسائل منها النظر في تعزيز التغطية الصحية الشاملة للجميع وتبادلُ أفضل الممارسات في مجالات تعزيز النظم الصحية والحصول على الأدوية وتدريب العاملين في المجال الصحي ونقل التكنولوجيا وإنتاج أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة زيادة إمكانية التنبؤ بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وبخاصة التمويل الخارجي، ومواءمتهما على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وتوجيههما إلى البلدان المستفيدة بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

١٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا، والرامية كذلك إلى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، التي تمثل تحديا ذا أبعاد وبائية، وآثار تلك الأمراض في الموارد البشرية؛

١٨ - **تهيب** بكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية لتلبية الاحتياجات الوطنية على المدى البعيد في مجال تنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى توفير التدريب للأفراد؛

١٩ - **تؤكد** أن بناء القدرات الوطنية في مجال الابتكار ينبغي أن يشكل أولوية رئيسية للخطة الدولية للتعاون الإنمائي، بالنظر إلى أهمية تنمية الموارد البشرية والعلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات لازدهار البلدان في المستقبل، بما في ذلك قدرة الشركات على الابتكار؛

٢٠ - **تهيب** بالمجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني، على توفير وتعبئة الموارد المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، وتوفير الخبرات الفنية من جميع المصادر، حسب المُتاح؛

٢١ - **تدعو** إلى اتخاذ خطوات لإدماج المنظور الجنساني في تنمية الموارد البشرية بوسائل منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الأهداف الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة وإمكانية ممارستها للأنشطة الإنتاجية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في صياغة وتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛

٢٢ - **تؤكد** أهمية مساهمات القطاعين العام والخاص في تلبية الاحتياجات التدريبية والتعليمية على الصعيد الوطني لدعم كفاءة أداء المؤسسات والاستجابة لاحتياجات اقتصاد سريع التغير، وتشجع على التكامل بين هذه المساهمات، بطرق منها زيادة استخدام شراكات وحوافز القطاعين العام والخاص؛

٢٣ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي تولي أولوية عالية لتحسين وتوسيع نطاق محو الأمية، فضلا عن الكفاءة العلمية، بطرق منها توفير التعليم العالي والفني - المهني وتعليم الكبار، وتؤكد ضرورة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث، بحلول عام ٢٠١٥، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي والالتحاق بجميع مراحل التعليم على قدم المساواة؛

٢٤ - **تشجع** الحكومات على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة على الصعيد الوطني من قبيل الارتقاء بالمهارات البشرية ومواءمة نظم التعليم والتدريب على نحو أفضل مع احتياجات سوق العمل وتقوية مؤسسات العمل ولوائحها بهدف تمكينها من التكيف في فترات الهبوط الاقتصادي؛

٢٥ - **تشجع** أيضا البلدان التي بوسعها اتخاذ تدابير ترمي إلى النهوض بالانتعاش الحافل بفرص العمل، أو النظر في تعزيز هذه التدابير، على أن تفعل ذلك، وتشمل تلك التدابير وضع سياسات وحوافز لزيادة إنتاجية العمال وحفز الاستثمار الخاص، إلى جانب الجهود الرامية إلى خفض العجز في الميزانية في الأجل الطويل، حسب الاقتضاء؛

٢٦ - **تشجع** كذلك الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل إزاء الهجرة الدولية والتنمية، وبخاصة عن طريق بناء الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك القدرات اللازمة لإدارة الهجرة، وتكرر التأكيد في هذا الصدد على ضرورة النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة للاستفادة إلى أقصى حد من الهجرة مع التقليل في الوقت نفسه إلى أدنى حد من الآثار السلبية المترتبة على هجرة العمال من ذوي المهارات العالية ومن ذوي المهارات المتدنية على حد سواء من البلدان النامية؛

٢٧ - **تشجع** على إيلاء الاعتبار المناسب لوضع استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية في سياق إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، في إطار البند المعنون ''القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى''، البند الفرعي المعنون ''تنمية الموارد البشرية''؛ وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.